الدرس الثاني:

إعراب الفعل (2)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تعرفنا في الدرس السابق على أنواع الفعل ، وما يعرب منها ، وهو المضارع ، وعرفنا علة إعرابه ، ثم تناولنا الحالة الأولى من حالات إعرابه وهي حالة الرفع ، وعرفنا أقوال النحويين في تعليل رفعه ، ثم انتقلنا إلى الحالة الثانية وهي حالة نصبه ، وعرفنا معنى (لن) وأصلها ، وحكم تقديم معمول منصوبها عليها ، والفصل بينها وبين منصوبها ، وعرفنا حكم مجيئها للدعاء ، والجزم بها ، ثم انتقلنا إلى (كي) وعرفنا (كي) المصدرية الناصبة ، ومواضع (كي) التعليلية الجارة ، ومتى يجوز اعتبارها ناصبة أو جارة ، وعرفنا وجهًا ثالثًا لاستعمالها عند العرب ، وفي هذا الدرس نستكمل بمشيئة الله حديث (كي) ثم ننتقل إلى حديث (أن) و (إذن) والله الموفق .

مذاهب النحويين حول استعمال (كي)[1] :

للنحويين حول استعمال (كي) ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن (كي) تأتي في الاستعمال على وجهين : تعليليةً جارةً بمنزلة اللام ، ومصدرية ناصبة بمنزلة (أن) ، وهذا هو الراجح المؤيد بالسماع .

(1) انظر التصريح 2/ 230 وما بعدها ، والأشموني 3/ 278 وما بعدها .

والثاني : مذهب الكوفيين ، وهو أن (كي) لا تكون إلا مصدرية ناصبة ، ولا تقع جارة أبدًا ، وقد رد مذهبهم بقول العرب في الاستفهام عن علة الشيء : (كيمه) بمعنى لمه ، فإن هذا القول ليس فيه فعل منصوب ، وقد تأوله الكوفيون بأن أصله : كي تفعلَ ماذا ، ورد هذا التأويل بأن فيه كثرة الحذف ؛ لأنه يقدر حذف فعل وفاعله وجزء من مفعوله ، كما أن فيه حذف الفعل المنصوب مع بقاء ناصبه ، وذلك لم يثبت .

كما رد مذهبهم بنحو قول حاتم الطائي :

فأوقدت ناري كي ليبصَر ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخلهُ

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس

لأن الحرف الناصب لا يفصل بينه وبين منصوبه بلام الجر ، لكون تلك اللام لا تفصل بين المنصوب وناصبه ، فالنصب في البيتين بـ(أن) مضمرة ، و(كي) تعليلية جارة مؤكدة باللام بعدها .

المذهب الثالث : أن (كي) حرف جر دائمًا ، والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ، وهذا المذهب ينسب إلى الأخفش ، خلافًا لما ثبت في معانيه ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : ﴿ لِكَيْ لا تَأسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ فإن جعل النصب بـ(أن) مضمرة في ذلك ونحوه يؤدي إلى اجتماع حرفي جر ، وهو شاذ لا يصح تخريج الكلام الفصيح عليه ، إذ تكون (كي) على هذا التخريج تعليلية جارة مؤكدة للام التعليلية الجارة ، وذلك لا يقبل في فصيح الكلام .

هل يجوز تقديمُ معمولِ منصوب (كي) عليها؟

الجمهور على أن ذلك ممتنع ؛ لأن (كي) الناصبة حرف مصدري ، وما بعده صلة له ، والصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول ، وكذلك ما كان جزءًا من

الصلة حكمه حكم الصلة ، وعلى هذا لا يجوز عندهم أن يقال : جئت النحوَ كي أتعلمَ أو خرجت عندك كي أجلسَ أو سافرت في المدينة كي أقيمَ ، ولو عدَّت (كي) في هذه الأمثلة تعليلية ، لم يجز هذا التقديم أيضًا ؛ لأن الفعل المنصوب يكون حينئذ صلة لـ(أن) الناصبة فلا يجوز تقديم معموله عليها .

وقد أجاز ذلك الكسائي ، ولعله أجازه قياسًا لا سماعًا .

حكم الفصل بين (كي) والمضارع الواقع بعدها :

أجمع النحويون ـ كما ذكر الصبان ـ على جواز الفصل بين كي والمضارع الواقع بعدها بـ(لا) النافية أو (ما) الزائدة أو بهما معًا ، فيصح أن يقال : فعلت ذلك لكي لا تغضبَ ، ولكي ما تفرحَ ، ولكيما لا تحزنَ .

وأما الفصل بغير (لا) النافية و(ما) الزائدة ففيه ثلاثة أقوال :

الأول : أنه ممنوع مطلقًا في الاختيار ، وهو قول البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين .

الثاني : أنه جائز في الاختيار بشرطين : الأول أن يبطل عملها فيرتفع الفعلُ ، والثاني أن يكون الفاصل قسمًا أو شرطًا أو معمولاً للفعل نحو : جئت كي والله أتعلّمُ ، وجئت كي إن أجتهد أتعلمُ ، وجئت كي النحوَ أتعلمُ ، وهذا قول الكسائي .

الثالث : أنه جائز في الاختيار بالقسم والشرط ومعمول الفعل مع إعمال (كي) نحو : جئت كي والله أتعلمَ ، وجئت كي إن أجتهد أتعلّمَ ، وجئت كي النحوَ أتعلمَ ، وهو قول ابن مالك وابنه بدر الدين .

هل يجوز إضمار (كي) ناصبة ؟

أجاز ذلك ابن كيسان ووافقه أبو سعيد السيرافي ، وذلك في نحو : جئت لأتعلمَ ، فيجوز عندهما أن يكون (أتعلم) منصوبًا بـ(كي) مضمرة بعد اللام ، وحجتهما في إجازة ذلك أن العرب تظهر بعد لام التعليل أن تارة وكي تارة أخرى ، والجمهور على أن المضمر في نحو : جئت لأتعلم هو (أن) لا كي ؛ لأن

(أن) أم الباب ، وهي أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

فائدة : ذهب أبو علي الفارسي في توجيه قول جميل :

وطرفك إما جئتنا فاحبسنّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

إلى أن قوله : (كما يحسبوا) أصله : كيما يحسبوا فحذفت الياء لضرورة الشعر ، والفعل يحسبوا منصوب بـ(كي) إن كانت مصدرية ، وتقدر اللام قبلها أو بأن مضمرة إن كانت (كي) جارة تعليلية ، و(ما) في الحالتين زائدة .

ثالثًا : نصب المضارع بـ(أن)[1]

المراد بـ(أن) هنا (أن) المصدرية التي توصل بالفعل المتصرف وتؤول معه بمصدر كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ وتأويله : صومكم خير لكم ، وهي أم باب نواصب المضارع لأنها تنصبه ظاهرة ومضمرة ، وهي تقع ظاهرة في موضعين :

الموضع الأول : في ابتداء الكلام فتكون مع المضارع في تأويل مصدر مبتدأ كما في الآية التي ذكرتها ، وكما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ وقول العرب في أمثالهم : أن ترد الماء بماء أكيسُ .

الموضع الثاني : بعد لفظ لا يفيد اليقين كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : (لا بعد علم ..) ؟

هل تقع (أن) الناصبة للمضارع بعد العلم ؟

إختلف العلماء حول وقوع (أن) المصدرية الناصبة للمضارع بعد ما يفيد علمًا أو نحوه من أفعال اليقين ، وفي ذلك ثلاثة أقوال :

(1) انظر التصريح 2/ 232 وما بعدها ، والأشموني 3/ 282 وما بعدها .

القول الأول : قول سيبويه والجمهور وهو أنها لا تقع بعد فعل العلم واليقين إن بقي على حقيقته ، وذلك لأنها تفيد الرجاء والطمع فلا يناسبها أن يتقدم عليها ما يفيد القطع والتحقق ، فإن تؤول ما يفيد العلم بظن أو نحوه جاز وقوعها بعده ، ولهذا أجاز سيبويه قول العرب : ما علمت إلا أن تقوم ، لما كان معناه : ما أشير عليك إلا بأن تقوم ، فلما خرج العلم مخرج الإشارة جاز مجيء (أن) المصدرية الناصبة بعده .

القول الثاني : قول المبرد وهو أنها لا تقع بعد فعل العلم واليقين سواء أبقى على حقيقته أم تؤول بغيره ، فهو يمنع وقوعها بعد ذلك مطلقًا .

القول الثالث : قول الفراء وابن الأنباري وهو على عكس قول المبرد فهي عندهما تقع بعد فعل العلم واليقين مطلقًا .

والصحيح من هذه الأقوال هو قول سيبويه والجمهور ، ولهذا نحكم بالشذوذ على قول جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانينا من خلقه بشر

لوقوع (أن) المصدرية الناصبة بعد فعل العلم الباقي على حقيقته حيث لا يجوز تأويله بالظن ؛ لأن ذلك لا يناسب مقام الفخر .

هل يجوز أن يتقدم معمول المنصوب بـ(أن)عليها ؟

أجاز ذلك الفراء مخالفًا للجمهور ، واستشهد بقول الراجز :

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

فقوله (بالعصا) معمول لـ(أجلد) المنصوب بـ(أن) وقد تقدم على (أن) ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتقدم معمول معمول (أن) عليها .

والجمهور على عدم جواز ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصلة ولا معمولها على الموصول ، ولا شك أن (أن) موصول حرفي ، ولا تتقدم صلته عليه ، وكذلك معمول الصلة لا يتقدم عليه لأنه من تمام الصلة ، ولا حجة فيما استشهد

به الفراء لندرته ، ولإمكان تقدير عامل مضمر لقوله (بالعصا) والأصل : كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلدا فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، فيكون (بالعصا) معمول معمول (أن) المحذوفة لا المذكورة .

هل يجوز الفصل بين (أن) المصدرية ومنصوبها ؟

لا يجوز عند سيبويه والجمهور الفصل بينها وبين منصوبها في الاختيار بغير (لا) فيجوز عندهم نحو : ظننت أن لا يهينَك زيد ، ولا يجوز الفصل بغيرها ، والكوفيون يجيزون الفصل بينهما بالشرط نحو قولك : يسرني أن إن تزرْني أكرمَك ، وبعض النحويين يجيز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور نحو : أريد أن خلفَك أسيرَ ، وأريد أن في الدار أقيمَ .

هل تهمل (أن) فلا تنصب المضارع ؟

يقول ابن مالك في تقرير ذلك :

وبعضهم أهمل (أن) حملا على (ما) أختها حيث استحقت عملا

ومعناه أن بعض العرب يأتي بالفعل المضارع بعد (أن) المصدرية الناصبة مرفوعًا ، فيهملون إعمال (أن) حملا لها على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب المضارع ، لكونهما متشابهين في المصدرية وكون كل منهما ثنائيًا ، وقد أخذ بتلك اللغة البصريون ، وحملوا عليها قراءة من قرأ : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ برفع (يتم) كما حملوا عليه رفع المضارع بعد (أن) في قول الشاعر :

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وذهب الكوفيون إلى عدم الأخذ بتلك اللغة ، وذهبوا إلى أن (أن) في القراءة والشاهد هي المخففة من الثقيلة ، وقد شذ اتصالها بالفعل المتصرف فيهما .

والصواب من المذهبين أنها أن الناصبة أهملت حملا على (ما) المصدرية ، والدليل على ذلك أنها في الآية لم تسبق بما يدل على العلم ، وأنها في البيت عطفت عليها أن المصدرية الناصبة .

هل تستعمل (أن) المصدرية جازمة ؟

نقل ذلك اللحياني عن بعض العرب ، واستشهد له بقول امرئ القيس :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطبِ

وبقول جميل بثينة :

أحاذر أن تعلمْ بها فتردها فتتركَها ثقلا عليّ كما هيا

ولهذا أجاز الكوفيون الجزم بـ(أن) المصدرية ، والبصريون ومعهم الجمهور لم يعتدوا بتلك اللغة ولم يقيسوا عليها ، وذهبوا إلى تأويل هذا المروي فقالوا : إن البيت الأول يروى عجزه : تعالوا إلى أن يأتيَ الصيد نحطب ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه على الجزم بـ(أن) ، وفي الرواية الأخرى يجوز أن يكون الأصل : إلى أن يأتينا ، وقد اجتزأ الشاعر بالكسرة عن الياء للضرورة ، ويكون البيت شاهدا لإهمال (أن) لا للجزم بها .

وقالوا : إن البيت الثاني سكن فيه آخر الفعل (تعلمْ) لضرورة الشعر لا للجزم ، والدليل على ذلك أن هذا الفعل عطف عليه (فتتركَها) منصوبا ، ولو كان الأول مجزومًا لجاء المعطوف عليه مجزومًا مثله ، فدل نصب (تتركها) على أن سكون (تعلم) للضرورة لا للجزم بـ(أن) .

ما أنواع (أن) في استعمالات العرب ؟

(أن) في استعمالات العرب أربعة أنواع[1] وهي :

النوع الأول : (أن) المصدرية الناصبة ، وهي التي توصل بالفعل المضارع وتنصبه كما سبق التمثيل لها ، وهي موصول حرفي يوصل بالفعل المتصرف ، ويؤول معه بمصدر ، ولا يشترط في الفعل بعدها أن يكون مضارعًا ، فقد توصل بالفعل الماضي كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾ وتقول :

(1) انظر التصريح 2/ 232 وما بعدها ، والأشموني 3/ 285 وما بعدها .

سرني أن نجح أخوك ، وتؤول معه بمصدر ، والتأويل : لولا منُّ الله علينا ، وسرني نجاح أخيك ، وحكي سيبويه أنها وصلت بفعل الأمر في قولهم : كتبت إليه بأن قم ، أي كتبت إليه بالقيام .

النوع الثاني : (أن) المخففة من الثقيلة ، وهي موصول حرفي مخفف من (أنّ) المشددة النون ، فهي حرف ثنائي لفظًا ثلاثي وضعا ، ويؤول مع الجملة بعده بمصدر ، وهو عند البصريين كأصله ينصب الاسم ويرفع الخبر ، ويشترط في اسمه أن يكون ضميرا محذوفًا ، وفي خبره أن يكون جملة ، فإن ثبت الاسم ـ كما في ضرورة الشعر ـ جاز في الخبر أن يكون مفردًا كما في قول عمرة الهذلية :

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثُّمالا

والكوفيون يهملون (أن) المخففة ولا يعملونها .

ويتعين كون (أنْ) مخففة من الثقيلة في ثلاثة مواضع :

• **الموضع الأول** : إذا سبقت بفعل من أفعال اليقين باقيًا على معناه ، مثل : علم ، ، وتحقق ، وتبين ، وتيقن ، وأيقن ، ويجرى مجرى ذلك فعل الظن إذا استعمل في العلم ، والفعل (رأي) إذا كان بمعنى علم ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾ وقوله : ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلا إِلَيْهِ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ وتقول : تحققت أو تبينت أن سيأخذ كل ذي حق حقه ، وتيقنت أو أيقنت أن لن يضيع حق وراءه مطالب ، واسم (أنْ) في هذه الشواهد والأمثلة ضمير الشأن محذوف ، وإنما يتعين كون (أن) فيها مخففة من الثقيلة لأنها كالمشددة تفيد التوكيد ، وهو يناسب فعل اليقين المتقدم عليها ، بخلاف (أن) المصدرية الناصبة للمضارع فإنها تأتي في مقام الرجاء والطمع فلا تناسب فعل اليقين .

• **الموضع الثاني** : إذا سبقت بفعل يفيد الظن ونحوه مثل : (ظن وحسب وزعم وخال) وفصل بينها وبين الفعل بعدها بفاصل غير (لا) مثل : (لن ، ولم ،

وقد ، ولو ، وحرف التنفيس) كما في قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ وكما في قول جرير :

زعم الفرزدق أن سيقتل مِربَعا أبشر بطول سلامة يا مِربع

ونقول : ظننت أن قد تزور عليًّا ، وخلت أن لو زرت عليا لأكرمَك

وإنما وجب كون (أن) هنا مخففة من الثقيلة نظرًا للفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بغير (لا) وذلك لأن المصدرية الناصبة لا يفصل بينها وبين الفعل بعدها بغير (لا) ؛ لكونها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر ، والفصل بـ(لا) يمنع ذلك .

• **الموضع الثالث :** إذا سبقت بفعل الخوف مع تيقن المخوف ، لأن تيقنه سوغ إجراءه مجرى فعل اليقين عند سيبويه والأخفش ، وشاهد ذلك قول أبي محجن الثقفي :

إذا مت فادفني إلى جنب كرمة تروى عظامي بعد موتي عروقها

ولا تدفنني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما مِتُّ أن لا أذوقها

وعلى ذلك يصح أن تقول : خشيت أن ستدمرُ مدينتنا من هذه الحرب ، وخفت أن سيموت كثيرون بسببها ، برفع (ستدمر) و (سيموتُ) .

موضعان تصلح فيهما (أن) لأن تكون مخففة أو ناصبة :

• **الموضع الأول :** إذا سبقت بفعل يفيد الظن ونحوه من أفعال الرجحان ، ولم يفصل بينها وبين الفعل بعدها بفاصل نحو : ظننت أن تحضرُ ، وخلت أن تزورُني ، فالفعل المضارع في المثالين يجوز فيه الرفع باعتبار أن (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وذلك بتقدير أن المظنون معلوم لأن الظن إدراك الطرف الراجح فهو قريب من العلم ، ويجوز فيه النصب نحو : (أن تحضرَ وأن تزورَني) باعتبار أن (أن) مصدريةٌ ناصبة ، وقد سبقت بما يناسب الرجاء والطمع ، وهو فعل الظن لكون المظنون غير محقق ، وهذا الوجه الثاني أقوى من الأول ؛ لأن الأصل في الظن عدم القطع واليقين فيناسبه (أن)

المصدرية الناصبة ، ولأن وقوع المصدرية الناصبة عند عدم الفصل أكثر من وقوع المخففة ، ولذلك اتفق القراء السبعة على نصب الفعل المضارع في قوله تعالى : ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا .. ﴾ .

• **الموضع الثاني** : إذا سبقت بفعل يفيد الظن ونحوه ، وفصل بينها وبين الفعل بعدها بـ(لا) كما في قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ فهو في قراءة عاصم وابن كثير ونافع وابن عامر بنصب (تكون) وفي قراء أبي عمرو وحمزة والكسائي برفعه[1] ، فالنصب باعتبار أن (أن) فيه مصدريةٌ ناصبة لـ(تكون) مع كون فعل الظن يناسب معنى الرجاء والطمع المستفاد من (أن) المصدرية ، لأنه غير محقق ، والرفع باعتبار أن (أن) فيه مخففةٌ من الثقيلة ، والظن قبلها يناسبها لأن المظنون معلوم ، والظن قريب من العلم لكونه إدراك الطرف الراجح ، واسم (أن) في هذه الحالة ضمير الشأن ، والوجهان هنا مستويان لا مرجح لأحدهما على الآخر ؛ ولو قيل : إن الفصل يرجح كونها مخففة لأن الفصل في المخففة أكثر قيل : إن ذلك معادل بكون الناصبة للمضارع أكثر استعمالاً ، ولذلك اختلف القراء في الآية ، ولو كان الرفع راجحًا لاتفقوا عليه .

• **النوع الثالث لـ(أن)** : أن المفسرة ، وهي حرف ثنائي لفظًا ووضعًا بمنزلة (أي) ، وقد أثبتها جمهور النحويين ، واشترطوا لها أربعة شروط :

الشرط الأول : أن يتقدم عليها جملة كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى * أَنِ اقْذِفِيهِ ﴾ فإن كان المتقدم عليها مفردا لم تكن مفسرة كما في قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فالمتقدم على (أن) هنا مفرد وهو ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾ وهو مبتدأ خبره : ﴿ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وأن فيه مخففة من الثقيلة ، وإنما اشترط هذا الشرط في (أن) المفسرة ؛ لأن ما قبلها ينبغي أن يكون تامًا مكتفيًا بنفسه غير محتاج إلى ما بعدها إلا من جهة تفسير المبهم فيه .

(1) انظر كتاب السبعة في القراءات ص247 .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المتقدمة عليها فيها معنى القول دون حروفه كجملة ﴿ نَادَيْنَاهُ ﴾ وجملة ﴿ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى ﴾ ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلا مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ لأن المراد فيه : انطلقت ألسنتهم بكلامهم هذا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ لأن (أوحى) فيه معنى القول دون حروفه .

وذهب الزمخشري إلى تجويز أن تكون الجملة المتقدمة على أن المفسرة مشتملة على حروف القول على أن يكون مؤولاً بغيره ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ فـ(أن) فيه عنده مفسرة ؛ لأن القول المتقدم عليها مؤول بالأمر ، والمعنى : ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله[1] .

ولا يجوز على هذا الشرط : قلت له أن اعدل بين أبنائك ، وأجاز ابن عصفور أن تكون الجملة قبلها مشتملة على صريح القول دون تأويل ، كما في هذا المثال .

الشرط الثالث : أن لا يدخل عليها حرف جر لفظًا أو تقديرًا ، فلا يدخل فيها نحو : كتبت إليه بأن أقدم ، أو كتبت إليه أن أقدم ، بتقدير الباء ، فـ(أن) في المثالين مصدرية ؛ لأن حرف الجر يدخل على اسم صريح أو مؤول به ، فالتقدير : كتبت إليه بالقدوم .

الشرط الرابع : أن يتأخر عنها جملة كما في الآيات السابقة ، ولو قلت : ذكرت عسجدا أي ذهبا لم يصلح استبدال (أي) بأن المفسرة لعدم تأخر جملة عنها .

ومذهب الجمهور أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب ، فيما عدا المفسرة لضمير الشأن فإنها تكون في محل رفع على أنها خبر له إن كان مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أو خبر لـ(إن) إن كان الضمير اسمًا لها كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ .

(1) راجع الكشاف 1/ 656 ، 657 .

• **النوع الرابع لـ(أن)** : أن الزائدة ، وهي حرف يزاد لمعنى التوكيد لا غير ، ويزاد في أربعة مواضع :

الأول : بعد (لمّا) الحينية ، وهذا الموضع أكثرُ مواضع زيادة (أن) ومن شواهده قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾ .

الثاني : بين (لو) وفعل القسم سواء أكان الفعل مذكورًا أم محذوفًا ، وشاهد المذكور قول المسيَّب بن علي :

فاقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلمُ

وشاهد المحذوف قول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

الثالث : بعد (إذا) كما في قول أوس بن حجر :

فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطي يدٍ في لُجة الماء غامرُ

والمعاطي : المناول ، واللجة : معظم الماء ، وغامر بمعنى مغمور أو مغطى ، ومعنى : فأمهله : أمهل الصائد الصيد ، وشرط إذا محذوف تقديره : اطمأن ، وجواب الشرط في البيت الذي يليه .

الرابع : بين الكاف ومجرورها كما في قول باعث اليشكري :

ويوما توافينا بوجه مقسَّم ... كـ(أن) ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

في الرواية بجرِّ (ظبية) : وتوافينا : تأتينا ، ومقسَّم : محسَّن ، وتعطو : تتناول ، والسلم : شجر عظيم له شوك . وهذا الموضع الرابع أقل مواقع زيادة (أن) .

هل تأتي (أن) الزائدة ناصبة للمضارع ؟

الجمهور على أن (أن) الزائدة لا تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال ، حيث دخلت على الحرف (لو) والحرف (كأنَّ) والاسم (ظبية) كما تقدم في شواهدها

وخالف الأخفش الجمهور فذهب إلى أنها تنصب المضارع كما تنصبه أن المصدرية ، واستدل على مذهبه بالقياس والسماع ، أما القياس فهو أن حرف الجر (من) والباء الجارة إذا وقعا زائدين بقى عملهما وهو الجر كما في قول العرب : ما جاءني من أحدٍ ، وقولهم : بحسبك درهم .

وأما السماع فمنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَن لا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا لَنَا أَن لا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ فـ(أن) في الآيتين عنده ؛ زائدة لأن (ما لنا) لا يقع بعده إلا شيئان :

1- فعل صريح كقوله تعالى : ﴿ مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ وتكون جملته حالية في محل نصب .

2- أو اسم صريح نحو : مالك ساكتا ، وهو منصوب على الحالية .

فأما الاسم المؤول فلا يقع بعد (ما لنا) ونحوه ، وعليه لا تكون (أن) مصدرية ناصبة بل تكون زائدة ناصبة ، وقد رد الجمهور مذهبه هذا بأن القياس لا يصح لأن (من) والباء إذا زيدتا بقيتا على اختصاصهما بالأسماء ، فلهذا بقي عملهما فيها بخلاف (أن) الزائدة فإنها بزيادتها زال اختصاصها بالأفعال فلا يصح أن تعمل فيها .

وردوا استدلاله بالآيتين بأن (أن) فيهما مصدرية لا زائدة ، والأصل : وما لنا في أن لا نقاتل وما لنا في أن لا نتوكل ، أي أي شيء ثابت لنا في عدم القتال ، وأي شيء ثابت لنا في عدم التوكل ، فالمصدر المؤول من (أن) المصدرية والفعل مجرور بـ(في) محذوفة ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به (لنا) .

ويجوز أن يكون التقدير : وما منعنا القتال ، وما منعنا التوكل ، فيكون المصدر المؤول من (أن) المصدرية والفعل مفعولاً ثانيًا للجار والمجرور المتقدم لتأوله بفعل يتعدى لاثنين وهو (منع) .

رابعًا : نصب المضارع بـ(إذن)[1]

حقيقة (إذن) :

(إذن) حرف جواب وجزاء كما قال سيبويه ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره، والمراد بكونها للجزاء أن الكلام الذي تقع فيه يكون مضمونه جزاء لمضمون كلام آخر ، يقول لك القائل : (سأزورك) فتقول : إذن أكرمَك ، وهنا وقعت إذن في كلام أجيب به عن قول القائل : سأزورك، ومضمون الكلام الذي وقعت فيه جزاء لمضمون ذلك القول ، إذ الإكرام جزاء للزيارة .

وقد نقل عن أبي علي الشلوبين أن إذن حرف جواب وجزاء في كل موضع ، ونقل عن أبي علي الفارسي أنها تكون حرف جواب وجزاء في أكثر مواضعها ، وهذا هو الراجح ؛ لأنها قد تأتي جوابًا ولا تكون جزاء ، كما إذا قال لك القائل : أحبك ، فقلت له : إذن أظنك صادقًا، فالكلام هنا لا يتضمن معنى الجزاء لأن الفعل الواقع بعد (إذن) حال ولا مدخل للجزاء في الحال ، ولا يقع فعل الحال في موقعه ، وقد تكلف أبو علي الشلوبين من أجل مذهبه هذا في تخريج قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ وحمله على الشرط والجزاء ، وجعل التقدير : إن كنت فعلت الوكزة كافرًا لأنعمك كما زعمت يا فرعون فإذن فعلتها وأنا من الضالين ، أي إن تبين في المستقبل أني فعلتها كافرًا لأنعمك تبين أني فعلتها وأنا ضال ، ولاشك في أن هذا التخريج متكلف .

والصحيح أن هذا الحرف بسيط لا مركب ؛ لأن الأصل في الحروف البساطة ، ولا ينبغي الحكم على حرف بالتركيب إلا بدليل قاطع ، وهذا مذهب الجمهور ، وفيه قولان آخران :

---

(1) انظر التصريح 2/ 234 وما بعدها ، والأشموني 3/ 287 وما بعدها .

الأول : قول الخليل : إنه مركب من (إذ) و (أن) المصدرية ، وقد نقلت حركة الهمزة من (أن) إلى الذال ثم حذفت ، وغلب على المركب حكم الحرفية .

والثاني : قول أبي علي الرندي : إنه مركب من (إذا) و (أن) المصدرية ، وقد حذفت همزة (أن) تخفيفًا أو اعتباطًا فالتقى ساكنان ألف (إذا) ونون (أن) فحذفت الألف تخلصًا من التقاء الساكنين .

وناصب المضارع بعد (إذن) في هذين القولين هو (أن) التي اشتملت عليها (إذن) وذلك نفسه دليل على فساد هذين القولين ؛ لأن (إذن) إذا توسطت أو تأخرت لم تعمل ، و (أن) ناصبة على كل حال ، فلو كانت (أن) جزءا من (إذن) لما تخلف النصب بها في بعض الأساليب .

وما تقدم من أن (إذن) حرف هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصله (إذا) التي هي ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط ، والأصل عندهم في نحو : إذن أكرمَك : إذا جئتني أكرمُك، فحذفت جملة الشرط ، وعوِّض عن حذفها بتنوين ذال (إذا) ثم أضمرت أن المصدرية قبل فعل الجواب فنصبته .

وشبيه بمذهب الكوفيين ما ذهب إليه الرضى[1] من أنها اسم وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى من الزمان ، والأصل في نحو : إذن أكرمَك : إذ جئتني أكرمُك ، فحذفت الجملة التي أضيفت إليها (إذ) وعوض عنها تنوين الذال مع فتحها لتكون (إذ) في صورة ظرف منصوب ، وهذا الظرف صالح لجميع الأزمنة وليس مختصا بالماضى ، ومضمن معنى الشرط غالبًا، وقد أضمرت أن قبل المضارع (أكرمك) لتخليصه للمستقبل فلهذا نصب ، ولا يخفى ما في هذين القولين من التكلف والتعسف .

(1) انظر شرح الكافية للرضى 2/ 235.

عمل (إذن) وشروطه :

(إذن) حرف ينصب الفعل المضارع بعده ، ويخلصه لزمن الاستقبال ، ويشترط لنصبها للمضارع ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، فلو كان حالاً لم تعمل فيه النصب ؛ لأن النواصب تخلص المضارع للاستقبال ، ومثال ذلك أن يقول لك القائل : أحبك ، فتقول في جوابه : إذن تصدقُ ، برفع تصدق ؛ لأنك تخبر عن صدقه في الحال ، وفي هذا يقول سيبويه : (تقول إذا حدثت بالحديث : إذن أظنُّه فاعلاً ، وإذن إخالُك كاذبًا ، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة[1]) .

الثاني : أن تكون مصدرة في جملتها فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملت كقول القائل : أكرمُك إذن ، وكذا إذا وقعت في حشو الجملة نحو : إن تهملْ واجبك إذن ترسبْ ، وهي تقع حشوا في ثلاثة مواضع :

1- إذا كان ما بعدها خبرا عما قبلها في الحال أو في الأصل نحو : أنا إذن أكرمك ، وإني إذن أكرمك ، وكان أخي إذن يكرمك ، وخلت أخي إذن يكرمُك.

2- إذا كان ما بعدها جوابًا لشرط قبلها كما في قولنا : إن تهمل واجبك إذن ترسبْ .

3- إذا كان ما بعدها جوابًا لقسم قبلها نحو : والله إذن لأنصفن المظلوم ، ومثل ذلك قول كثير عزة :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

وهو برفع (أقيلها) لأن (إذن) لم تتصدر ووقعت بين القسم وجوابه .

وقد جاء في الشعر ما ظاهره إعمال (إذن) مع وقوعها حشوا ، وذلك في قول الراجز :

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلكَ أو أطيرا

(1) الكتاب 3/ 16 .

والرواية بنصب (أهلك) بإذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها ، وهذا لا إشكال فيه عند الفراء ؛ لأنه لا يشترط لإعمالها تصدرها في الجملة ، وأما الجمهور فيوجهونه على أنه ضرورة شعرية ؛ لأن القوافي منصوبة الروى ، أو على أن خبر (إني) محذوف تقديره : لا أستطيع ذلك ثم استأنف جوابًا فقال : إذن أهلكَ ، فتكون (إذن) واقعة في صدر جملتها ، وجملة (إني لا أستطيع ذلك) معترضة بين (إذن) والكلام السابق الذي هي جواب له .

الشرط الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ولا النافية ، وتفصيل القول في هذا الشرط محله في الدرس القادم إن شاء الله تعالى .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن الراجح في (كي) أنها تأتي في الاستعمال تعليلية جارة وتأتي مصدرية ناصبة ، وقيل : لا تكون إلا مصدرية ناصبة ، وقيل : هي حرف جر دائمًا .

2- أن الجمهور يمنعون تقديم معمول منصوب كي عليها ، وخالفهم الكسائي .

3- أن الفصل بين كي والمضارع المنصوب بها بلا أو ما أو بهما معا جائز بالإجماع ، وفي الفصل بغير ذلك خلاف

4- أن ابن كيسان والسيرافي أجازا إضمار (كي) ناصبة ، ولم يوافق الجمهور على ذلك .

5- أن (أن) المصدرية الناصبة للمضارع إذا كانت ظاهرة تقع في ابتداء الكلام أو بعد لفظ لا يفيد اليقين .

6- أن الجمهور يمنعون تقدم معمول المنصوب بـــ(أن) عليها ، وخالفهم في ذلك الفراء ، والجمهور كذلك لا يجيزون الفصل بينها وبين منصوبها ، وخالفهم الكوفيون وبعض النحويين .

7- إن إهمال (أن) والجزم بها موضع خلاف بين البصريين والكوفيين .

8- أن (أنْ) في استعمالات العرب أربعة أنواع : مصدرية ناصبة ، ومخففة من الثقيلة ، ومفسرة ، وزائدة .

9- أن (أن) يتعين كونها مخففة من الثقيلة في ثلاثة مواضع .

10- أن (أن) المفسرة يشترط لها أربعة شروط .

11- أن (أن) الزائدة تزاد في أربعة مواضع ، والجمهور على أنها لا تعمل ، وخالفهم الأخفش .

12- أن (إذن) حرف جواب وجزاء في الأكثر ، والصحيح أنها بسيطة لا مركبة ، ويشترط لنصبها للمضارع ثلاثة شروط .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: يرى الكوفيون أن (كي) لا تكون إلا مصدرية ناصبة ، وذهب بعض النحويين إلى أنها لا تكون إلا حرف جر . وضح كيف رد الجمهور هذين القولين مع التمثيل .

س2: هل يجوز تقديم معمول المنصوب بكي عليها ؟ وهل يجوز الفصل بين كي والمضارع الذي يليها ؟ وهل يجوز إضمار كي ناصبة ؟ وضح أقوال النحويين في ذلك بالتفصيل مع التمثيل .

س3: ما المراد بـ(أن) الناصبة للمضارع ؟ وما أقوال العلماء في وقوعها بعد العلم ؟ وهل يجوز أن يتقدم معمول المنصوب بها عليها ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

س4: هل يجوز الفصل بين (أن) المصدرية ومنصوبها ؟ وهل يجوز إهمالها ؟ وهل يجوز استعمالها جازمة ؟ وضح الأقوال في ذلك مع التمثيل .

س5: وضح المواضع التي يتعين فيها كون (أن) مخففة من الثقيلة ، مع التعليل والتمثيل .

س6: اذكر الموضعين اللذين تحتمل (أنْ) فيهما أن تكون مخففة وأن تكون ناصبة مع التعليل والتمثيل .

س7: اذكر الشروط التي يشترطها الجمهور في (أن) المفسرة مع التمثيل لاختلال تلك الشروط .

س8: اذكر المواضع التي تقع فيها (أن) زائدة ، وبين رأي النحويين حول إعمالها مع التمثيل لما تقول .

س9: يستدل الأخفش على إعمال (لا) الزائدة بالقياس والسماع . وضح استدلاله ذلك ، ورد الجمهور عليه ..

س10: ما معنى قول سيبويه (إذن حرف جواب وجزاء) ؟ وهل هذا الحرف بسيط أم مركب ؟ وما عمله ؟ وما شروط ذلك العمل ؟ وضح ما تقول بالمثال .